من "سياسات" التخفيف من الفقر والبطالة إلى سياسات مواجهة الاستبعاد الاجتماعي

الإفلات من قبضة الاستبعاد (4-4)

أ.د./ محمد المخلافي

" لا تتوقع لحبات الذُرة أن تحصل على العدالة من محكمة مكونة من الدجاج (مثل أفريقي) "

توني بلير زعيم حزب العمال البريطاني كان مدركا للخطر الماحق الذي يولده الاستبعاد الاجتماعي على النسيج الاجتماعي البريطاني ، فمان أن وصل حزبه إلى السلطة وأصبح توني بلير رئيسا للوزراء حتى عين وزيرا مختصا بمكافحة الاستبعاد الاجتماعي لتتولى وزارته مهمة لئم الجراح التي خلفتها ممارسات وسياسات الاستبعاد السابقة ، ويالها من جراح مقارنه بتلك التي تأن جموع اليمنيين من شدة وطأتها وعمقها وعنفها.

وفي الوقت التي فتحت فيه ثورة فبراير الشبابية الشعبية الأبـواب واسعة للافلات من قبضة الاستبعاد الاجتماعي المنهج الـذي مـورس طيلة العقود الماضية وأحـدث شرخـا اجتماعيا عميقا وجروحا غائرة دامية في النسيج الاجتماعي اليمني فإنه لا يلوح في الأفق حتى اليوم ما يبشر على أن حكومة الوفاق لديها من الرؤية والرغبة والإدراك للكيفية التي تستطيع بموجبها تطبيب النسيج الاجتماعي وإعـادة اللحمة إلى نسيجه المتهتك. فبدلا من تصميم إستراتيجيات وسياسات وبرامج تعمل على مداوة الجروح وردم الهوة السحيقة التي خلفتها السنون الماضية ، نجد أن هذه الحكومة بضغط من الأحزاب المسيطرة تكرر نفس المأساة وتغني نفس الكلمات السابقة ولو بلحن مختلف. فالاستبعاد والإقصاء لكل منهو خارج محاريب الأحزاب السياسية الحاكمة هو السلوك والممارسة اليومية على كل المستويات والذي يكرس مزيد من الاستبعاد. وهنا يصح وصـف المثل اليمني " ديمة وخلفنا بابها". تدوى أصوات الجماعات المستبعدة من حراك ، وتهاميين وحوثيين ، وأطفال ونساء وشباب مستقلين عاليا منادية ببناء دولة مدنية ديمقراطية عادلة وتناجي حكومة صماء بأذنين الأولى مسدودة بالطين والأخرى بالعجين.ولعل مؤتمر الحوار الوطني الشامل هو المحطة المناسبة لمناقشة قضية الاستبعاد وكيفية الخلاص منه. ومع ذلك يظل دور الحكومة في الوقت الراهن مهما وحرجا للغاية في تبني إستراتيجيات وسياسات وبرامج تخفف من وطأة الاستبعاد. وفي سبيل ذلك نقترح إنشاء وزارة يطلق عليها وزارة التنمية والدمج الاجتماعي بـدلا عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي. فالتخطيط في اقتصاد السوق الحر هو مسألة ثانوية فهي لا تعدو هنا ، أن تكون أداة تأشيرية لا قوة ملزمة لها ، كما أن التعاون الدولي هي مهمة منوطة بالخارجية اليمنية. بينما قضية التنمية الشاملة هي المسألة المركزية التي تتطلبها المرحلة الراهنة وكل المراحل اللاحقة، والـدمـج الاجتماعي جزء محوري من إستراتيجيات وسياسات وبرامج وممارسات التنمية ،حيث لا قيمة للتنمية التي تعجز عن صهر المجتمع في بوتقة وطنية واحدة وتكون بمقدورها ترميم النسيج الاجتماعي التي أعطبته عقود من الاستبعاد والإقصاء.

مثلما لا قيمة للحرية السياسية وجميع الحريات الأخرى التي يعج بها الدستور ما لم تكن محصنة بقدرة الفرد ماديا واقتصاديا على تمثل وصنع خياراته. التنمية الشاملة هي الغاية والوسيلة الكبري التي من خلالها يتم بناء وطن يمني مستقر مزدهر وناهض ، وبذلك فهي تحتاج إلى مؤسسة متخصصة عالية القدرة والكفاءة ، وتجند لها الطاقات والمـوارد للقيام بتلك المهمة العظيمة.

من أهم مهام هذه الوزارة المقترحة هو وضع خارطة اجتماعية تتضح من خلالها مناطق وحدود ومستويات الاستبعاد، مجالاته وأشكاله وألـوانـه المختلفة حتى يتم صياغة رؤيـة إستراتيجية لـردم فجوة هذه الاستبعاد وتخطيه ومن ثم تأمين الأدوات والوسائل المتاحة لمكافحته. هذه المهمة الجسيمة هي رأس حربة في مشروع الدولة اليمنية المدنية الديمقراطية الحديثة المنتظرة. لأن هذه الدولة هي الكفيلة بتوحيد الناس في هوية اجتماعية وطنية وقومية واحدة على أساس الروابط المدنية القائمة على الحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة بحيث تؤمن خلق تجانس في النسيج الاجتماعي بغض النظر عن الاختلافات الطبقة ، والمذهبية والإقليمية والدينية والثقافية أو الاختلافات على أساس العمر واللون والنوع الاجتماعي. وفي ظني أن هذه الوزارة ستكون بمثابة القاطرة المؤسسية الرئيسة التي من شأنها جر بقية عربات الدولة نحو تحقيق التنمية الشاملة والصهر الاجتماعي لكافة أبناء الوطن الواحد.

الحراك والشباب والأحزاب

باسم الشعبي
b.shabi10@gmail.com

" -في عدد من الرؤى المقدمة ورد أن القضية الجنوبية تعود إلى ما قبل 1990م للميلاد وهذا كلام غير منطقي إذ أن القضية الجنوبية لا يمكن إلا أن تكون في إطار معادلة الوحدة أو اليمن الموحد وما حدث قبل 90م يمكن أن يسمى أي شيء إلا أن يكون قضية جنوبية. "

-إذالم تطور الأحزاب من عملها وتخلص في أدائها بما يتواكب مع المتغيرات التي فرضتها وتفرضها ثورات الربيع العربي فإن الشباب ربما لن يجدوا مستقبلاً في الأحـزاب ما خرجوا من أجله إلى الساحات ودفع كثيرون حياتهم من أجل الوصول إليه وبالتالي فإن الأحزاب التي ستجد نفسها غداً غير قادرة على مواكبة استحقاقات المرحلة القادمة ستكون بمثابة الترف أو الشيء الذي لا يحتاج إليه الناس.

-الأحزاب هي الأكثر تنظيماً-أتحدث عن ما يمكن أن نسميها قوى الثورة- ولذا فإن وجودها في مقدمة المشهد ينبغي أن لا يكون من أجل محاصصات معيقة،أو الظفر بمكاسب آنية وذاتية،فالتي تعمل من أجل تطلعات الجماهير شمالا وجنوبا لإنجاز مشروع اليمن الكبير الذي يتسع للجميع هي التي ستجد نفسها في مواجهة الاستحقاق الكبير في مرحلة فارقة من تاريخ اليمن المعاصر يتطلع فيه اليمن للانتقال من اللادولة إلى الدولة.دولة لا مركزية وفيدرالية بالتدرج تتطلب الكثير من العزم والعمل مع الجماهير وتقوم بدرجة رئيسية على مثلث الحراك والشباب والقوى الثورية الحزبية بما هي أساس معادلة التغيير والثورة.

-الرؤى التي قدمتها الأحزاب لمؤتمر الحوار الوطني حول جذور القضية الجنوبية وهوية الدولة وإن اختلفت في شكلها ومضمونها عن بعضها لكنها بالنهاية ينبغي أن تكون قد انطلقت من قناعات راسخة بمعالجة كافة القضايا الوطنية وفي المقدمة "قضية الجنوب" وبناء دولة الشراكة والمواطنة لا أن تكون مجرد رؤى جوفا فحسب أو للتبرير والهروب من مسؤوليات الماضي.

-في عـدد من الـرؤى المقدمة ورد أن القضية الجنوبية تعود إلى ما قبل 1990م للميلاد وهذا كلام غير منطقي إذ أن القضية الجنوبية لا يمكن إلا أن تكون في إطار معادلة الوحدة أو اليمن الموحد وما حدث قبل 90م يمكن أن يسمى أي شيء إلا أن يكون قضية جنوبية.

-مؤتمر الحوار الوطني الآمال معقودة عليه لإخراج اليمن من أتون التخبط وغياب المشروع..إلى رسم مشروع الدولة بكافة أبعاده الوطنية والسياسية والاقـتـصـاديـة والاجتماعية وعلى المتحاورين أن يدركوا أنه مثلما كانت الثورة بمثابة الفرصة الأخيرة لإسقاط النظام ووضع اليمن على مسار الدولة الديمقراطية..فإن الـحـوار بمثابة الفرصة الأخيرة لإعادة رسم وتشكيل الدولة الجديدة ونقل اليمن من حالة الـصراع السياسي العقيم والمدمر إلى أن يكون بمثابة ورشـة عمل للبناء والتشييد.

-الأحزاب عليها أن تعمل جنبا إلى جنب مع الشباب واستيعاب تطلعاتهم في داخلها وفي الإطار العام كما يجب عليها الانفتاح على الحراك الجنوبي من أجل المشاركة في بناء الدولة وإشراك الجميع والمحافظة على اللحظة التاريخية وضبط إيقاعها مع إيقاع الحوار المثمر حتى لا يقال أن النظام القديم أعاد فقط توزيع الأدوار والسيطرة على الدولة مرة أخـرى،في حال عجزت الأحزاب عن مواكبة المرحلة الجديدة ستكون المرحلة القادمة في تصوري مفتوحة الخيارات أمام الشباب للانتقال صوب رسم مسار جديد سواء أكان من خلال بناء وتأسيس أحزاب جديدة أو عملية تصحيح مهمة ومطلوبة لمسار العملية السياسية والحزبية.

-أمام الرئيس المشير عبدربه منصور هادي فرصة كبيرة في جعل حلم الدولة ممكناً من كل النواحي،الجيش الوطني، الحياة الحزبية الفاعلة والمثمرة،حكومة الكفاءات،الشراكة،الديمقراطية..إنها فرصة تاريخية لا تتكرر صنعتها إرادة وأفكار الشباب وحملها الشعب على التحقق.

وجـهـة مـطـر

أحمد غراب

الشللية..!!

الشللية هي مصطلح مأخوذ من كلمة " شلة " أي عصبة وهم جماعة تربط بَينهم المصلحة وفقا لقاعدة سرج لي اضي لك.

والشلة سميت شلة لأنها تشل مفاصل الدولة وتجعل التعيينات والترقيات تتم بناء على نظرية شل منه ناوله والشقا من بأوله.

وقد قامت الثورات اليمنية المتعاقبة بهدف القضاء على الشللية ولكنها مع الأسـف استمرت عبر جلسات المقيل وتخزينات المسؤولين التي يجتمع فيها عودي وأخوه وريحهم والسلام تحية وجمعهم الله على مصلحة والمصلحة هنا تخص ولا تعم.

والشللية من أهم أسس استمرار الفساد في نهش احشاء هذا الوطن وتفريغه من محتواه فهي اشبه بالإميبيا الحلزونية التي تتقوقع داخـل الامـعـاء فتصيب الجسم بـالإرهـاق والإعـيـاء لأنها تمتص الفيتامينات والغذاء أولا بأول حتى إذا لم تجد ما تأكله سارعت إلى أكل جدران المعدة.

وتعرف الشللية في اليمن في الوظيفة العامة بأنهم رباطية تجمعهم صحبة أو مناطقية أو مصلحة مشتركة وتتكدس في الأماكن الدسمة وتتفق فيما بينها على التهام الخيرات والمقدرات وتوزيع الهبرات والدرجات والوظائف والتعيينات.

والشللية هي حفيدة الحزبية فمثلما يقال تم تعيين فلان الفلاني بمنصب كذا وكذا لأنه محسوب على الحزب الفلاني او العلاني يقال تم تعيين فلان لأنه صاحب المسؤول الفلاني او العلاني.

ومما زاد في تقوية الشللية وساهم في انتشارها وتكاثرها عبر مفاصل الدولة هو أن الـقـرارات التي يتم اتخاذها في الغالب لا تتم بدراسات أو وفق معايير تخصصية مهنية بل تتم وفق رؤى شخصية ومزاجات فردية الأمر الذي جعل الشللية تحل مكان المهنية ما تسبب بإختلال المعايير والنظم ونزوح الكفاءات فضلا عن التسبب لها بإحباط فمن الآثـار السوداء للشللية أنها قد تعين مراهقا في منصب بالكاد حصل على الثانوية أو البكالوريوس وتحرم منه بروفسور متخصص في هذا المجال لا لشيء إلا لأن الأول ينتمي إلى شلة حصب الله والثاني ينتمي إلى شعب حسبنا الله.

أحـد أهـم أسـبـاب استمرار وبـاء الشللية في اليمن هو نفاق المسؤولين فما أكثر المنافقين الذين يصفقون طمعا في أن يستعدوا من سعادة هذا المسؤول أو ذاك ويكونوا من شلته الأمر الذي يخلق المزيد من الشلل ويساهم بشكل كبير في تدعيم الشللية ضمن البنية تحت التحتية ويحول اليمن إلى جمهورية كلفوتية الهوية فيها هي الشللية وشلني وأنا أشلك وشلنا يا ابوجناحين أما المواطن فيدق القاع دقة ويهتف بالصوت العالي لاتشلوني ولا تطرحوني.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

يريد أن يعيش

عبدالله السالمي
Assalmi2007@hotmail.com

" يكفي المجتمع أن لسان حال أفراده يضجّ بالشكوى من تدنّي فرص العيش. وهذا القدر من التعبير يرسم لوحده صورة جليّة عمّا يريده المواطن البسيط من جهة، ومدى اتساع الهوّة بين جدل السياسيين وما يريده المجتمع من جهة أخرى. "

من يقول إنّ هذا المجتمع لا يعي غاياته، ولا يملك القدرة على صوغ ما يريد أن تكونه الدولة اليمنية شكلاً ومضموناً، فهو مُخطئٌ عن عمْد وبإصرار أيضاً. والمجتمع، الذي أعني هنا، ينصرف إلى المواطنين البُسَطاء الذين لا يحفلون كثيراً بما تلوكه ألسنة السياسيين من مصطلحات وعناوينَ عن شكل الدولة، ونوع نظام الحكم، وما في حكمِها من مفردات الاستهلاك السياسي.

في هذه المرحلة لا يطمع المواطن البسيط بأكثر من فرصة لالتقاط أنفاسه اللاهثة وراء لقمة العيش. وحتى هذه الفرصة فإنها إنْ سنحتْ له، وهي عادة لا تسنح، سيستغلها هي الأخرى في البحث عن لقمة العيش. فإذا كان لا وقت أمام المواطن البسيط لالتقاط أنفاسه فهل من المعقول أن يتوّقف لمتابعة جدل السياسيين؟!

غالباً ما تكون النُخب مسكونة بوَهْم أنها أدرى من المجتمع بمصالحه، وهو وهمٌ لا يخلو من النزعة الانتهازية التي بموجبها يتقمّص البعض دور الوصاية على المجتمع، سواء كانت وصاية دينية أو سياسية أو اجتماعية. والواقع أنّ كل أنواع الوصاية تعني أنّ المجتمع ما يزال دون سنّ البلوغ، وأنّ الأمر فيه والنهي يعود لأوصيائه الذين يُدركون أنّ مِن دوام انتفاعهم بالوصاية على المجتمع أن يظل قاصرا.

أعرفُ، كما يعرف الجميع، أنّ بناء الدولة، التي تستجيب لاشتراطات مواطنيها في العيش الكريم، ليست بالأمر اليسير الذي يمكن حصوله فجأة، غير أنّ النخب السياسية، وبينما يأخذ اشتغالها مسارات جدلية لا تصبّ بالضرورة في صالح بناء دولة من هذا النوع، فإنّها لم تزل تحسب لنفسها منّة على المجتمع، ومن السهل أنْ تتهمه بعدم امتلاك تصوّر عَن الدولة التي يريد!

لا يعيبُ المُزارعون والصيّادون وعمّال النظافة، وسواهم من الفئات الاجتماعية الغارق أفرادُها في همّ المعيشة اليومي، أنّ الكثيرين منهم قد لا يُعبِّرون، عن صورة الدولة التي يريدون، بذات المفردات التي درج السياسيون على استخدامها؛ فليس شرطاً، لوضوح ما يُعبِّر عنه المواطن، أن يستخدم لغة السياسة ومفرداتها. ثم إنه لا أحد يمكنه أن يزعم أنّ تعبيرات السياسي تأتي دائماً على تطابُق مع غايات المجتمع وأهدافه.

يكفي المجتمع أن لسان حال أفراده يضجّ بالشكوى من تدنّي فرص العيش. وهذا القدر من التعبير يرسم لوحده صورة جليّة عمّا يريده المواطن البسيط من جهة، ومدى اتساع الهوّة بين جدل السياسيين وما يريده المجتمع من جهة أخرى. ولو أنصفتْ النخب السياسية والدينية والاجتماعية والقبلية لما تنصّلت عن حقيقة أنها إنما تنشغل بترتيبات لجهة ما تريد أن تكون عليه مواقعها في السلطة، وحظوظها في الثروة.

الثورة ALTHAWRAH
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م
نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com
نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com
مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com
نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري
سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505
المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388